

## المصالحة الجمركية كألية لفض النزاع الجمركي

## Customs reconciliation is a mechanism for settling customs disputes

بن عيشة عبد الحميد

جامعة يوسف بن خدة

Dr.benaicha@gmail.com

خلالفة منال\*

جامعة يوسف بن خدة

khellalfamanel1900@gmail.com

تاريخ القبول: 2021/06/21

تاريخ المراجعة: 2021/06/21

تاريخ الإيداع: 2021/05/01

ملخص:

تعتبر المصالحة الجمركية عقد ينهي من خلاله إدارة الجمارك و المخالف نزاعا قائما عن مخالفة التشريع و التنظيم الذي تتولى إدارة الجمارك تطبيقه، و تظهر أهميتها مع ازدياد المبادلات التجارية و تنوعها ما يؤدي إلى ازدياد المخالفات الجمركية، من خلال الدور الجوهرى الذي تلعبه في تحصيل الحقوق و الرسوم الجمركية المتملص منها أو المتغاضى عنها، و كذا من خلال إعفاء إدارة الجمارك من مصاريف و أعباء التقاضي، ما دامت هذه الأخيرة لا تملك طريقا آخر لممارسة الدعوى الجبائية الرامية لتحصيل الجزاءات الجبائية. هذا من جهة و من جهة أخرى نظرا للسرعة التي تتمتع بها في إنهاء النزاع و استرداد حقوق الخزينة العمومية مقارنة بجهاز القضاء

الكلمات المفتاحية: المصالحة الجمركية؛ عقد؛ المخالفات الجمركية؛ الحقوق والرسوم المتملص منها أو المتغاضى عنها.

Abstract:

The customs transaction is considered to be a contract by which the customs administration and the offender put an end to an existing dispute in violation of the provisions of the laws and regulations that the customs administration is responsible for enforcing. Its importance appears through the essential role it plays in the collection of elusive or tolerated customs duties and fees, with the increase and diversification of trade which leads to an increase in customs offenses. This importance also appears in the fact that the customs administration is exempt from the costs and charges of litigation. Since the customs administration, on the one hand, has no other means of bringing the tax action to collect tax penalties, and on the other hand, the speed of the customs transaction to put end to the dispute and recover the rights of the public treasury compared to the slowness of the judicial system.

**Keywords:** Customs transaction; contract; customs offenses; elusive or tolerated duties and taxes.

\* المؤلف المرسل.

## مقدمة:

إن التطور الذي تشهده بلادنا على غرار دول العالم في مجال التجارة الخارجية و الذي نتج عنه ازدياد المبادلات التجارية، أدى بالضرورة إلى ازدياد المخالفات الجمركية، باعتبار إدارة الجمارك الواجهة للبلاد، بحيث تمثل هذه المخالفات لحظة ميلاد النزاع الجمركي، و الذي يمثل بدوره منطلق لكل تحصيل جمركي، حيث تعتبر منازعة جمركية جميع المخالفات التي تنطبق عليها أحكام المادة 05 من قانون الجمارك الجزائري، والتي تنص في فقرتها الأخيرة على أن المخالفة الجمركية هي: " كل جريمة جمركية مرتكبة مخالفة أو خرقا للقوانين والأنظمة التي تتولى إدارة الجمارك تطبيقها و التي ينص هذا القانون على قمعها".

و عليه تأتي مرحلة حل النزاع الذي يثور بشأن هذه الأخيرة، إذ أنه من المقرر في القانون الجزائري و القوانين المقارنة وجود طريقتين لحل النزاع الجمركي، إما بإتباع إجراءات التقاضي أمام الجهات القضائية التي تبت في القضايا الجزائية، ما دامت إدارة الجمارك لا تملك طريقا آخر لممارسة الدعوى الجزائية الرامية لتطبيق الجزاءات الجزائية عن الطريق الجزائي، و القاعدة أن الصلح لا يجوز في الدعوى الجزائية لأنها حق للمجتمع فليس لأحد أن يتصالح عليها لمخالفة النظام العام، و هذا تبعا لمبدأ عدم قابلية التصرف في الدعوى العمومية، أو بإتباع الأسلوب الودي ألا وهو المصالحة الجمركية،

و المصالحة تعني تجاوز النزاع القائم بين طرفين أو أكثر و يعني عفو كل طرف عن الطرف الآخر عندما تتعارض المصالح سواء كانت مشروعة أو غير ذلك.

و تعتبر المصالحة الجمركية الحل الأمثل للمنازعات الجمركية لذا أولاهها قانون الجمارك عناية خاصة، و اعتبرها بديلا عن المتابعة القضائية، و التي تكون فيها إدارة الجمارك خصما و حكما في آن واحد بعيدا عن جهاز القضاء. إلا أن هذه الأخيرة عرفت عدة تغيرات في مجال تطبيقها و كذا أثرها في مختلف التعديلات التي شهدها قانون الجمارك.

و من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية: ما هي إجراءات المصالحة الجمركية و آثارها في ظل تعديلات قانون

الجمارك ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية نقتح الخطة التالية:

المبحث الأول : ماهية المصالحة الجمركية.

المطلب الأول: مفهوم المصالحة الجمركية

المطلب الثاني: خصائص المصالحة الجمركية

المبحث الثاني: المصالحة الجمركية في ظل التغيرات القانونية.

المطلب الأول: مجال تطبيق المصالحة الجمركية في ظل تعديلات قانون الجمارك.

المطلب الثاني: آثار المصالحة الجمركية في ظل التغيرات القانونية.

## المبحث الأول : ماهية المصالحمة الجمركية.

تعتبر المصالحمة أولى أسباب انقضاء الدعويين العمومية والجبائية لما لها من أهمية في قانون الجمارك وذلك لما تتميز به الإجراءات المتبعة في إطارها من سهولة وسرعة إنهاء المنازعة وتفادي الإجراءات القضائية التي كثيرا ما تستغرق وقتا طويلا وإجراءات معقد.

## المطلب الأول: مفهوم المصالحمة الجمركية.

رغم تعدد التعريفات والاجتهادات حول المصالحمة الجمركية إلا أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمفهوم العام "للصلح" الذي يستمد وجوده منذ الأزل، والذي كرسه الشريعة الإسلامية كمبدأ لفض النزاعات بين الأفراد مهما كانت درجة الأفعال المجرمة.

ولعل إباحة الشريعة الإسلامية للصلح و التصالح حتى في حالة الاقتتال مصداقا لقوله تعالى: " وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما، فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا، إن الله يحب المقسطين" <sup>(1)</sup>، لأكبر دليل على الدور الهام للصلح في فض أعتد و أخطر النزاعات فم بالك بالجرائم الجمركية التي لا تعدو أن تكون جرائم اقتصادية تتمحور أساسا حول استيراد أو تصدير بضائع محظورة سواء حظرا مطلقا أو نسبيا و التصريحات الخاطئة بهدف التملص من دفع الحقوق و الرسوم الجمركية المستحقة قانونا.

## 1- التعريف الفقهي:

اختلف الفقهاء في الطبيعة القانونية للمصالحمة التي تتراوح بين القانون الإداري والقانون الجنائي والقانون المدني، فبالنسبة للقانون الإداري يتجه بعض الفقه إلى إضفاء الطابع الإداري على المصالحمة الجمركية، حيث يمكن تعريف العقود الإدارية بأنها اتفاق يكون أحد أطرافه شخصا معنويا عاما بقصد إدارة أحد المرافق العامة أو تسييرها ويتضمن العقد شروطا استثنائية غير مألوفة، ويميل بعض الفقه إلى اعتبار المصالحمة الجمركية ذو طابع جنائي وللجزاء صورتان وهما:

العقوبة والتدابير، وما يهمنها هي العقوبة، التي تعرف بأنها الجزاء الذي يوقعه القضاء باسم المجتمع على كل شخص ارتكب فعلا أو تركا مخالفا بذلك للقانون الجنائي، وتكون الغاية منه هي ردع الجاني وذلك بإيلامه في بدنه أو حرته أو ماله بقصد إصلاحه، وهذه الخاصية تتوفر في المصالحمة الجمركية.

أما بالنسبة للفقه الذي يقول إنه عقد مدني استنادا إلى أحكام المادة 459 من القانون المدني الجزائري، يرى أن الصلح عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن يتنازل كل منهما عن وجه التبادل عن حقه، ويتمثل في الرضا بين الطرفين وهو الإيجاب المقدم من أحد الطرفين والقبول الصادر عن الطرف الآخر، ويجب أن يصدر من شخص يتمتع بالأهلية وخال من عيوب الرضا وفقا لأحكام قواعد القانون المدني الجزائري.

(1) - الآية التاسعة (09) من سورة الحجرات.

وقد عرفها الفقيه نبيل لوقبباوي، على أنها إجراء ودي يمكن المتهم في الدعوى الجبائية بدفع مبلغ معين إلى خزينة الدولة كي يتمكن من عدم رفع الدعوى ضده<sup>(1)</sup>.

بينما يعرفها الدكتور علي حسن عوض بأنها إجراء بمقتضاه تقبل مصلحة الجمارك عدم تحريك الدعوى الجبائية مقابل تسديد الغرامات<sup>(2)</sup>.

ويعتبرها الدكتور أحسن بوسقيعة على أنها، بديل للمتابعات القضائية تكون فيها إدارة الجمارك طرفا وقاضيا في آن واحد بعيدا عن العدالة وبمنأى عن أي رقابة قضائية<sup>(3)</sup>.

## 2- التعريف التشريعي.

تم تأطير موضوع المصالحمة الجمركية بموجب المادة 265 من قانون الجمارك، إلا أنه ومن خلال استقراء هذه المادة يتبين لنا أن المشرع لم يعرف المصالحمة تعريفا واضحا ومباشرا بالرغم من احتواء المادة على ستة (06) فقرات إلا أنها اكتفت بالنص على شروط المصالحمة، الأشخاص المؤهلون لاكتتابها وكذا اللجان المختلفة المختصة بالنظر فيها. لذلك يجب العودة لأحكام القانون العام التي عرفتها في المادة 459 من القانون المدني الجزائري السالفة الذكر، ويقصد بالمصالحمة الجمركية إمكانية إنهاء المنازعة الجمركية الناتجة عن محاضر الحجز والمعاينة بطريقة ودية من خلال تنازل متبادل لطرفي النزاع مقابل اجتناب المتابعة القضائية على أساس طلب يقدم من طرف المتهم إلى المسؤول الجمركي المؤهل قانونا لإمضاء المصالحمة.

إلا أن هذا الفراغ في تعريف المصالحمة الجمركية تم استدراكه من خلال المرسوم التنفيذي رقم 19-136 المؤرخ في 29 أبريل 2019<sup>(4)</sup>، المتضمن إنشاء لجان المصالحمة وتحديد تشكيلتها وسيورها وكذا قائمة مسؤولي إدارة الجمارك المؤهلين لإجراء المصالحمة وحدود اختصاصهم ونسب الإعفاءات الجزئية من خلال النص في المادة الثانية منه على أن المصالحمة هي الاتفاق الذي بموجبه تقوم إدارة الجمارك في حدود اختصاصها بالتنازل عن ملاحقة الجريمة الجمركية في مقابل أن يمثل الشخص والأشخاص المخالفون لشروط معينة.

فمن خلال هذا التعريف يتضح الطابع الاتفاقي للمصالحمة الجمركية، إلا أنه يخضع الشخص المخالف لشروط معينة، هذا ما يجعل المصالحمة الجمركية تختلف عن الصلح الوارد في القانون المدني، ويمنح إدارة الجمارك السلطة العامة التي تجعلها طرفا قويا في هذا الاتفاق، لاسيما أنها غير ملزمة بإجراء الصلح بصفة قبلية للمتابعة القضائية، كما أنها غير ملزمة بالقبول الأولي لطلبات المصالحمة<sup>(5)</sup>.

(1) - نبيل لوقباوي ، الجرائم الجمركية ( دراسة مقارنة ) ، دار النهضة العربية ، القاهرة، طبعة 1994، ص 157.

(2) - زروقي حياة، سجال فتحة، الإطار القانوني للمصالحمة الجمركية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص: إدارة و مالية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، 2016، ص 10.

(3) - أحسن بوسقيعة، المصالحمة في المواد الجزائية بوجه عام وفي المادة الجمركية بوجه خاص، الطبعة الثانية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 10.

(4) - المرسوم التنفيذي رقم 19-136 المؤرخ في 29 أبريل 2019، يتضمن إنشاء لجان المصالحمة ويحدد تشكيلها وسيورها وكذا قائمة مسؤولي إدارة الجمارك المؤهلين لإجراء المصالحمة وحدود اختصاصهم ونسب الإعفاءات الجزئية، الجريدة الرسمية عدد 29 الصادرة بتاريخ 5 ماي 2019.

(5) - حسب ما نصت عليه المادة 23 من المرسوم التنفيذي رقم 19-136 ، نفس المرجع.

وتجدر الإشارة إلى أن المشرع قد حذا في تعريفه للمصالحمة الجمركية نفس حذو بعض القوانين الأخرى نذكر منها ما ورد في الفصل 322 من قانون الجمارك التونسي<sup>(1)</sup> أنه يمكن لإدارة الديوانة إبرام الصلح مع الأشخاص الواقع تتبعهم من أجل ارتكاب مخالفات أو جنح ديوانية دون تحديد تعريف مباشر لهذه المصالحمة، بل تم الاكتفاء بسرد شروطها والآثار المترتبة عنها حسب الفترة التي يقام فيها الصلح. وهو نفس ما نجده في قانون الجمارك الفرنسي الذي تنص المادة 350 منه على أن إدارة الجمارك مرخص لها بإجراء الصلح مع الأشخاص المتابعين لارتكابهم جريمة جمركية أو مخالفات التشريع أو التنظيم المتعلقة بالعلاقات المالية مع الخارج<sup>(2)</sup>، دون ذكر الطبيعة القانونية لهذا الإجراء.

إضافة إلى ما نصت عليه المادة 119 من قانون الجمارك المصري، على أنه يجوز لرئيس مصلحة الجمارك أو من ينوبه قبول التصالح إلى ما قبل صدور حكم بات في الدعوى، مقابل سداد ما لا يقل عن الحد الأدنى للغرامات و التعويضات المشار إليها<sup>(3)</sup>. فمن خلال ما سبق عرضه يمكن أن نستخلص أن جميع التشريعات التي تطرقنا إليها قد ركزت على شروط ونتائج المصالحمة دون التطرق لتكييفها القانوني، وهو ما يجعل مسألة الطبيعة القانونية للمصالحمة الجمركية محل تساؤلات وإشكالات تتعلق بمدى اعتبارها ذات طبيعة تعاقدية أو مجرد قرارات إدارية فردية وهو ما سنحاول توضيحه في المحور الثاني.

#### المطلب الثاني: خصائص المصالحمة الجمركية.

إن تحديد الطبيعة القانونية للمصالحمة الجمركية، راجع إلى عدم تحديد طبيعتها صراحة من طرف المشرع، وكذا التشابه والتداخل الموجود بين المصالحمة الجمركية وأعمال قانونية أخرى، وعليه بات من الضروري فك هذا الغموض الذي يحوم حول التكييف القانوني لها، باعتبار أن تحديد النظام القانوني الواجب التطبيق عليها يتحدد بناء على طبيعتها القانونية من حيث تكييفها على أنها عقد من جهة وجزاء من جهة أخرى.

#### 1- الطبيعة العقدية للمصالحمة الجمركية:

حاول جانب من الفقه إضفاء الطابع العقدي على المصالحمة الجمركية وذلك بالتركيز على أوجه التشابه الموجودة بين المصالحمة الجمركية والعقد المدني وبين المصالحمة الجمركية وعقد الإذعان وفي الأخير بين المصالحمة الجمركية والعقد الإداري.

أ- المصالحمة الجمركية عقد مدني: يرى جانب من الفقه أن المصالحمة الجمركية عقد لا يختلف عن المصالحمة المدنية سوى من حيث طبيعة أحد الطرفين المتمثل في شخص اعتباري من القانون العام<sup>(4)</sup>، وهذا باستقراء المادة 459 من القانون المدني، والتي اعتبرت أن الصلح المدني عقد ينهي به الطرفان نزاعا قائما أو يتوقيان به نزاعا محتملا وذلك بأن يتنازل كل واحد منهما على وجه التبادل عن حقه، فالخصائص المشتركة بين الصلح المدني و المصالحمة

(1) - WWW. Douanes. Gov.dz/ code des douanes.

(2) - Décret n° 63-673 du 8 juillet 1963, contenant le code des douanes français, modifié complété.

(3) - القانون رقم 66 لسنة 1963، يتعلق بإصدار قانون الجمارك المصري المعدل بالقانون رقم 75 لسنة 1980 والقانون رقم 160 لسنة 2000 وكذا القانون رقم 13 لسنة 2001.

(4) - بن بو عبد الله فريد، الطبيعة القانونية للمصالحمة الجمركية، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019، ص 68.

الجمركية تظهر في شروط الانعقاد من خلال الرضائية أي الإيجاب و القبول الذي يتم بين الطرفين، وأثار العقد من حيث البطلان يخضع الصلح للأسباب نفسها التي تخضع لها العقود المدنية، فيبطل الصلح لعدم الأهلية و وجود عيب من عيوب الرضا كالغلط و التدليس.

إن هذا التشابه الكبير بين المصالحة الجمركية والعقد المدني جعل بعض الفقهاء يعتبرون المصالحة الجمركية صلحا مدنيا، هذا المبدأ الذي لم يسلم من الانتقادات بعد إبراز مجموعة من الاختلافات الجوهرية بينهما، والتي تتمثل في الاختلاف من حيث طبيعة النزاع، فالصلح المدني يكون حول نزاع قائم أو محتمل الوقوع، على خلاف المصالحة الجمركية التي لا تكون إلا حول نزاع قائم فعلا، مثبتا بمحضري حرره أعوان الجمارك المؤهلين لذلك. كما يوجد هناك اختلاف من حيث نية الأطراف ومراكزهم، ففي الصلح المدني الأطراف متساوية يحكمهم مبدأ العقد شريعة المتعاقدين وفق المادة 106 من القانون المدني، على عكس المصالحة الجمركية أين يكون طرفاها غير متساويين، فإدارة الجمارك تمثل السلطة العامة تهدف من إجراءاتها للمصالحة تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية لصالح الخزينة العمومية، بينما المخالف يسعى إلى تفادي المحاكمة والتخفيض من الغرامة المطبقة عليه وبذلك يضع حدا للنتائج المترتبة عن المخالفة.

ب- المصالحة عقد إذعان: تقوم فكرة الإذعان في العقود من الناحية القانونية من مفهوم المادة 70 من القانون المدني، والتي تنص على ما يلي: " يحصل القبول في عقد الإذعان بمجرد التسليم بشروط مقررة يضعها الموجب ولا يقبل المناقشة فيها"<sup>(1)</sup>، فمن مفهوم هذه المادة يتضح وجود شرطين أساسيين لاعتبار المصالحة من عقود الإذعان، يتمثل الأول في قيام الموجب بوضع شروط العقد وعرضها على المتعاقد الآخر، أما الشرط الثاني فيتمثل في عدم قبول الموجب مناقشة هذه الشروط من الطرف الآخر.

وفي المصالحة الجمركية باعتبار طرفيها تختلف مراكزهم القانونية أحدهم يملئ الشروط والآخر ما عليه إلا القبول أو الرفض، جعل البعض من الفقهاء يصنفها ضمن عقود الإذعان، إلا أن المصالحة الجمركية تختلف عن عقد الإذعان، بحيث أن الأولى تجد مصدرها في مخالفة القوانين، ففي حالة عدم تمام المصالحة يتعرض المخالف إلى المتابعة الجزائية، و من جهة أخرى نجد حماية المشرع والقضاء للمتعاقد الأضعف في عقد الإذعان والتي لا تجد ما يبررها في المصالحة الجمركية<sup>(2)</sup>. وإذا كانت الشروط في الاجرائين محددة مسبقا، فإن رفض اكتتاب عقد الإذعان يؤدي في أسوأ الأحوال بالطرف الراض إلى عدم إبرام عقد آخر من نفس النوع أي عقد إذعان، في حين أن رفض اكتتاب المصالحة الجمركية يؤدي إلى المتابعة القضائية، حتى ولو كان الاختيار أسوأ حالا من المصالحة<sup>(3)</sup>.

(1)- الأمر 58-75، يتضمن القانون المدني، مرجع سابق.

(2) بن بوعبد الله فريد، الطبيعة القانونية للمصالحة الجمركية، مرجع سابق، ص 70.

(3)- نادية عمراني، محمد أمين زيان، المصالحة الجمركية عقوبة جديدة أم طريقة ودية لحل النزاع، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعقدة، العدد 22،

كلية الحقوق، جامعة العفرون، البليدة، 2018، ص 67

ج-المصالحمة الجمركية عقد إداري: يرى جانب من الفقه أن المصالحمة الجمركية أيضا عقد إداري، انطلاقا من المعيار العضوي المحدد للعقود والمنازعات الإدارية<sup>(1)</sup>، وفق ما تم النص عليه في المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية<sup>(2)</sup>، ومن المتعارف عليه أن خصائص العقد الإداري ثلاثة وهي: أن يكون أحد طرفي العقد شخص عام، أن يتضمن العقد بنودا غير مألوفة، أو ما يعرف بامتيازات السلطة العامة<sup>(3)</sup>. بناء على ذلك فإن الخاصية الأولى متوفرة في المصالحمة الجمركية على اعتبار أن أحد أطرافها إدارة الجمارك التي تمثل الشخص المعنوي أي الدولة، أما بالنسبة للخاصية الثانية المتمثلة في ارتباط العقد الإداري بتسيير وتنظيم واستغلال المرفق العام، الذي يكون الهدف منه تحقيق المصلحة العامة<sup>(4)</sup>، فإنها تبرز في المصالحمة الجمركية باعتبارها تهدف إلى حماية حقوق الخزينة العامة<sup>(5)</sup>. أما امتيازات السلطة العامة<sup>(6)</sup>، كالحق في تعديل العقد أو فسخه دون إشعار مسبق<sup>(7)</sup>، هنا يظهر الاختلاف الموجود بين العقد الإداري والمصالحمة الجمركية، فإذا كانت لإدارة الجمارك سلطات واسعة في تقدير قبول طلب المصالحمة أو رفضه، ففي المقابل لا يمكن لها إجراء تعديل بنود العقد أو فسخه أو إضافة بنود أو شروط جديدة.

## 2- الطبيعة الجزائية للمصالحمة الجمركية:

ذهب عدد من الفقهاء إلى نفي صفة العقد عن المصالحمة الجمركية، وركزوا على الجانب القمعي لها، إلا أنهم اختلفوا حول طبيعة هذا الجزاء هل هو جنائي أم إداري.

أ-المصالحمة الجمركية جزاء جنائي: إن العقوبة تشمل عدة مبادئ وتتمثل في مبدأ الشرعية، عدالة العقوبة وطابع الإيلاء، وعليه سنرى من خلال هذه النقطة مدى توفر هذه الشروط في المصالحمة الجمركية، ففيما يتعلق بمبدأ الشرعية، وكما سبق وأن ذكرنا فالمصالحمة الجمركية تتسم بالطابع الاستثنائي ومن ثم فهي غير جائزة إلا إذا كان القانون ينص على جوازها صراحة. كما أن المشرع حدد مجال تطبيق المصالحمة الجمركية وأوضح الجرائم الجمركية التي يجوز فيها التصالح وحدد آجالها<sup>(8)</sup>، أما فيما يتعلق بعدالة العقوبة التي تظهر من خلال استفادة جميع المخالفين من إجراءات المصالحمة، وإن إدارة الجمارك تتمتع بسلطة قبول طلبات المصالحمة أو رفضها إلا أنها غالبا ما تستجيب لكل الطلبات المستوفية للشروط دون تمييز.

كما تشترك المصالحمة مع الجزاء الجنائي في طابع الإيلاء الذي يتميز من خلال الإنقاص من الحقوق المالية للمخالف، عن طريق تسديده لمبلغ المصالحمة.

(1) بوضياف عمار، القضاء الإداري في الجزائر، دراسو وصفية تحليلية مقارنة، طبعة معدلة طبقا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية 2008، جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 116

(2) تنص المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه: " المحاكم الإدارية ..... تختص بالفصل في أول درجة، بحكم قابل للاستئناف في جميع القضايا، التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصيغة الإدارية طرفا فيها.

(3) عوابدي عمار، القانون الإداري، الجزء الثاني: النشاط الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 60 و 61.

(4) عوابدي عمار، نفس المرجع، ص 62

(5) نادية عمراني، محمد أمين مزيان، نفس المرجع، ص 68

(6) بن بوعبد الله فريد، الطبيعة القانونية للمصالحمة الجمركية، مرجع سابق، ص 71

(7) سامي حسن نجم الحمداني، أثر العقد الإداري بالنسبة للغير، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012، ص 24

(8) بن بوعبد الله فريد، الطبيعة القانونية للمصالحمة الجمركية، مرجع سابق، ص 74.

رغم التشابه الكبير بين المصالحات الجمركية و الجزء الجنائي، إلا أنه توجد خطوط عريضة تبين الفرق الموجود بينهما، يتمثل الخط الأول في مبدأ شخصية العقوبة في الجزء الجنائي الذي يعتبر مبدأ دستوري مكفول وفق المواد 45، 46 و 47 من الدستور الجزائري، وهذا خلافا لما هو موجود في المصالحات الجمركية حيث لا يقتصر فيها العقاب على المتهم و من ساهم معه بل تشمل كذلك المستفيد من الغش، الحائز والناقل والوكيل لدى الجمارك والموكل والكفيل وتشمل أيضا المسؤول المدني الذي يعتبر متضامنا، وهذا وفق المواد 310 و 317 من قانون الجمارك.

كما تختلف المصالحات الجمركية عن الجزء الجنائي من حيث قضائية العقوبة، فالمصالحات الجمركية تتم على هامش القضاء<sup>(1)</sup>، وتحديد المبلغ المستحق في المصالحات يكون من طرف إدارة الجمارك.

بالإضافة إلى أن المصالحات الجمركية لا تحقق وظيفة العقوبة وهي الردع لأنها تستبدل العقوبات السالبة للحرية بدفع الغرامات المالية لتحصيل مستحقات الخزينة العمومية، في حالة عدم صدور حكم نهائي حسب التعديل الأخير الذي جاء به القانون 14-19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المتضمن قانون المالية لسنة 2020 في مادته 75 والتي عدلت المادة 265 في فقرتها السادسة من قانون الجمارك الخاصة بالمصالحات الجمركية.

علاوة على هذه الاختلافات يظهر الاختلاف كذلك من حيث سقوط الدعوى العمومية، فالصلاح الجنائي لا يعتبر سببا عاما لسقوط الدعوى العمومية، بل يوقف الدعوى العمومية، بخلاف المصالحات الجمركية التي تعتبر سببا لسقوط الدعوى العمومية.

ب- المصالحات الجمركية جزاء إداري: يرى الفقيه " بوطار " أن المصالحات الجمركية ما هي إلا جزاء إداري يتفق عليه الطرفان بحرية ويقوم مقام العقوبة، موضحا أن الإدارة تتجنب متاعب ومخاطر الدعوى الجنائية وهي تعمل بالمقولة " عصفور في اليد خير من عصفورين في الشجرة"<sup>(2)</sup>.

إن الجزء الإداري الذي أرسى قواعده المجلس الدستوري الفرنسي وجعله يجمع فيما بين خصائص القانون الإداري وخصائص القانون الجنائي مثالها مبدأ الشرعية ومبدأ المسؤولية، فهما المبدأين اللذان يتفق فيهما الجزء الإداري مع المصالحات في المادة الجمركية، فهذه الأخيرة تخضع لمبدأ الشرعية فلا مصالحة بدون نص قانوني ولها نفس الخصوصيات في باب المسؤولية سواء تعلق الأمر بضعف الركن المعنوي أو بتوسيع مفهوم مرتكب المخالفة.

وتبقى القواعد الجزائية وحدها التي تعيق التطابق النموذجي بين المصالحات الجمركية والجزء الإداري، حيث أنه من الضروري توفير ضمانات محاكمة عادلة في الجزء الإداري وهي الحق في الدفاع والحق في الطعن، ففيما يخص الحق في الدفاع فلم يسبق للمخالفين وأن استعانوا بمحاميين أمام الإدارة، أما فيما يخص حق المخالف في الطعن، ففي حالة قبول المخالف بالتزاماته المستحقة لإدارة الجمارك فليس له الحق في الطعن، والخيار الوحيد الذي يملكه هو قبول أو رفض المصالحة.

(1) بن بوعبد الله فريد ، الطبيعة القانونية للمصالحات الجمركية، مرجع نفسه، ص 75.

(2) بن بوعبد الله فريد، الطبيعة القانونية للمصالحات الجمركية، مرجع نفسه، ص 76.

## المبحث الثاني: المصالحمة الجمركية في ظل التغييرات القانونية.

عرف نظام المصالحمة الجمركية عدة تغييرات بموجب التعديلات التي مست قانون الجمارك، وقد تمحورت هذه التغييرات حول مجال التطبيق وكذا الآثار المترتبة عن تطبيق المصالحمة الجمركية وهذا ما سنتطرق اليه بالتفصيل في المطلبين المواليين.

## المطلب الأول: مجال تطبيق المصالحمة الجمركية في ظل تعديلات قانون الجمارك.

لقد كان نظام المصالحمة جائزا في الجرائم الجمركية بعد صدور القانون 62-175 المؤرخ في 31/12/1962 الذي أجاز العمل بالتشريع الفرنسي ما عدا الأحكام التي تتنافى مع السيادة الوطنية، وهذا بمناسبة صدور قانون الإجراءات الجزائية الصادر في 08 جوان 1966، الذي أدرج المصالحمة ضمن القانون الوطني بموجب نص المادة 06 منه، والتي تنص على أنه: " يجوز أن تنقضي الدعوى العمومية إذا كان القانون يجيزها صراحة ". طيلة هذه الفترة كانت المصالحمة تطبق على الجرائم الجمركية بدون تمييز بينها، وكانت من آثارها انقضاء الدعوى العمومية، هذا إلى أن تم استبعاد تطبيق التشريع الفرنسي بإلغاء القانون رقم 62-175، بموجب الأمر رقم 29-73 الصادر في 05/07/1975، والذي حدد تاريخ صدوره كآخر أجل لصدور القوانين الوطنية، وقد تزامن هذا مع تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب الأمر 75-46 المؤرخ في 17/06/1975، لاسيما الفقرة الأخيرة من المادة 06 في الفقرة الرابعة منه والتي تنص على أنه: " لا يجوز بأي وجه من الأوجه أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحمة".

1- المصالحمة الجمركية في ظل القانون 79-07: حيث أنه خلافا لما كان مقرا، لم يصدر قانون الجمارك الجزائري بدلا عن التشريع الفرنسي الذي كان ساري المفعول، وهذا رغم حلول الأجل المحددة لصدوره بتاريخ 06/07/1975، نتيجة لذلك انعدم تطبيق المصالحمة أمام هذا الفراغ القانوني، بحيث وجدت إدارة الجمارك نفسها في موقف حرج إذ توقف العمل بالتشريع الفرنسي ولم يصدر قانون جمركي جزائري، ولمواجهة هذا الوضع عمل الاجتهاد القضائي على تفسير أحكام الأمر رقم 73-29 السالف الذكر، من أجل ضمان مصالح الخزينة العمومية، ولدعم صلاحيات إدارة الجمارك المتمثلة في الحفاظ على الاستقرار الوطني من خلال استمرارية العمل بالتشريع الفرنسي إلى غاية صدور قانون جمركي جزائري بموجب الأمر 79-07 المؤرخ في 21/07/1979، بحيث نصت المادة 265 منه على جواز المصالحمة في الجرائم الجمركية بنفس الأحكام المعمول بها في التشريع الفرنسي، إذ كانت المصالحمة الجمركية جائزة في جميع الجرائم الجمركية دون استثناء، غير أن المشرع قام باستبدال مصطلح المصالحمة بالتسوية الإدارية وذلك تفاديا للحظر الذي كان مفروضا في المسائل الجزائية بموجي تعديل 1975.

و عليه فإلى غاية تعديل 1975 كانت المصالحمة الجمركية جائزة في جميع الجرائم الجمركية بما فيها جرائم التهريب وبعد تعديل 1975 ظلت المصالحمة جائزة تحت تسمية التسوية الإدارية.

2- المصالحمة الجمركية في ظل تعديل 1998: إلا أنه وبمناسبة الاتجاهات الجديدة للسلطة السياسية نحو إدخال تعديلات على النظام الاقتصادي السائد، ولأسيما عن طريق نص الميثاق الوطني سنة 1986، قام المشرع بتعديل نص الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون 86-05 المؤرخ في 4

مارس 1986، والتي أصبحت تنص على ما يلي: " كما يجوز أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحمة إذا كان القانون يجيزها صراحة".

و بعد صدور قانون المالية لعام 1992 المؤرخ في 18/12/1991<sup>(1)</sup>، عاد المشرع لاستعمال المصطلح السابق واستبدل التسوية الإدارية بالمصالحمة وهذا ما أكدته تعديل 1998 بموجب القانون 98-10 المؤرخ في 22 أوت 1998، و عليه فالمصالحمة الجمركية أصبحت جائزة في جميع الجرائم الجمركية بما فيها جرائم التهريب، و من الدوافع التي أدت بالعودة إلى هذا النظام هو التخلي عن النظام الاشتراكي الذي كان لا يتسامح مع الجرائم التي تمس بالاقتصاد الوطني، حيث بدأ التراجع عنه في مجالات أخرى إلى جانب المجال الجمركي كجرائم المنافسة والأسعار و جرائم الصرف بموجب الأمر 96-22 المؤرخ في 09 جويلية 1996.

3- المصالحمة الجمركية بعد صدور قانون التهريب: إلا أنه وبصدور الأمر 06/05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب<sup>(2)</sup>، لم تعد المصالحمة جائزة في أعمال التهريب وفقا للمادة 21 منه، و التي نصت على أنه تستثنى جرائم التهريب المنصوص عليها في هذا الأمر من اجراءات المصالحمة المبينة في التشريع الجمركي، و عليه أصبحت محصورة في الجرائم الجمركية الأخرى فقط و المنصوص عليها في المواد 319، 320، 321 و 325 من قانون الجمارك، و المتمثلة في المخالفات من الدرجة الأولى، الثانية، الثالثة و الجنح من الدرجة الأولى على التوالي.

4- المصالحمة الجمركية في ظل تعديل 2017: حيث بالرغم من إدخال تعديلات على المادة 265 من قانون الجمارك المتعلقة بالمصالحمة الجمركية بموجب المادة 110 من القانون 17-04 المؤرخ في 16 فيفري 2017 المعدل لقانون الجمارك إلا هذا التعديل لم يمس مجال تطبيق المصالحمة و ل الحظر قائما فيها بالنسبة لجرائم التهريب.

5- المصالحمة الجمركية في ظل تعديل 2019: باعتبار المصالحمة إجراء يلعب دورا كبيرا في تسهيل وتسريع فض النزاع وبالتالي تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المتملص منها أو المتغاضي عنها، دون اللجوء إلى المحاكم التي غالبا ما تكلف ماديًا وزمانيًا بحيث تبقى القضايا لسنوات دون الفصل فيها مما يشكل ضررا للخزينة، ما جعلنا نعتبر المصالحمة ضرورة حتمية، و هذا ما أدى بالمشرع إلى العدول عن فكرة عدم تطبيق المصالحمة الجمركية في جرائم التهريب كلها دون استثناء و هذا بموجب تعديل 2019.

حيث أنه و بعد التوقف عن العمل بالمصالحمة الجمركية في جرائم التهريب لمدة خمسة عشر (15) سنة، عزف المشرع عن هذا الحظر نظرا للأهمية و الدور الذي لعبته هذه الأخيرة في حمارية حقوق الخزينة العمومية، بحيث تراجع نسبيا عن عدم جواز المصالحمة في أعمال و التهريب وهذا من خلال المادة 87 من القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 و المتضمن قانون المالية لسنة 2020<sup>(3)</sup>، و التي تنص على ما يلي: " يمكن إجراء المصالحمة في جرائم

<sup>(1)</sup> نصت المادة 136 من قانون المالية لسنة 1992 على ما يلي: " تستبدل عبارة التسوية الإدارية المنصوص عليها في القانون رقم 79-07 المؤرخ في 21 جويلية 1979، و المتضمن قانون الجمارك بعبارة المصالحمة".

<sup>(2)</sup> الأمر 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية عدد 59 الصادرة بتاريخ 28 أوت 2005.

<sup>(3)</sup> القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 و المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية عدد 81 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر

التهرب المنصوص عليها في هذا الأمر وفقا لما هو معمول به في التشريع والتنظيم الجمركيين"، حيث جاءت لتعدل أحكام المادة 21 من الأمر 06-05 المتعلق بمكافحة التهريب.

غير أنه تستثنى من المصالحمة جرائم التهريب المتعلقة بالمواد المدعمة والأسلحة والذخائر والمخدرات والبضائع الأخرى المحظورة حسب مفهوم الفقرة الأولى من المادة 21 من قانون الجمارك، وهي كل البضائع التي منع استيرادها أو تصديرها بأي صفة كانت.

وقد نص المشرع على المصالحمة الجمركية في المادة 265 من قانون الجمارك كما يلي: " يحال الأشخاص المتابعون بسبب ارتكاب جريمة جمركية على الجهة القضائية المختصة قصد محاكمتهم طبقا لأحكام هذا القانون، غير أنه يرخص لإدارة الجمارك بإجراء المصالحمة مع الأشخاص المتابعين بسبب الجرائم الجمركية بناء على طلبهم، و لا يمكن أن تتضمن المصالحمة إلا إعفاءات جزئية، و لا تجوز المصالحمة في الجرائم المتعلقة بالبضائع المحظورة عند الاستيراد أو التصدير حسب مفهوم الفقرة الأولى من المادة 21 من هذا القانون، و يخضع طلب المصالحمة لرأي اللجنة الوطنية أو اللجان المحلية للمصالحمة حسب طبيعة الجريمة و مبلغ الحقوق و الرسوم المتقاضى عنها أو المتملص منها أو قيمة البضائع المصادرة في السوق الداخلية، و لا يلزم رأي اللجان المذكورة أعلاه عندما يكون المسؤول عن الجريمة ربان سفينة أو قائد مركبة جوية أو مسافرا، أو عندما ، و حسب الحالة، يكون مبلغ الحقوق و الرسوم المتقاضى عنها أو المتملص منها أو قيمة البضائع المصادرة في السوق الداخلية أقل من مليون دينار (1.000.000 دج) أو تساويها، .....".

#### المطلب الثاني: آثار المصالحمة الجمركية في ظل التغييرات القانونية.

عرف تطبيق المصالحمة الجمركية عدة آثار تغيرت مع التغييرات التي عرفها قانون الجمارك في مادة المصالحمة الجمركية، فمع بداية تطبيقها في المرحلة الممتدة من 31-12-1962 إلى غاية 17-06-1975 كان تطبيق المصالحمة الجمركية يؤدي إلى انقضاء الدعويين العمومية و الجبائية إلى غاية تعديل قانون الاجراءات الجزائية سنة 1975 ، بحيث أصبح اجراء المصالحمة غير جائز ككل في المسائل الجزائية مع إبقاء العمل به في الجرائم الجمركية تحت تسمية التسوية الإدارية، و الذي يستوجب التزام المخالف بدفع تمام العقوبات المالية، التكاليف وكذا الالتزامات الجمركية، غير أن تطبيق المصالحمة في هذه الفترة لا يترتب عنه انقضاء الدعوى العمومية.

و مع صدور قانون المالية لسنة 1983، عرف اجراء التسوية الإدارية تطورا واسعا، بحيث لم يعد المشرع يشترط لقيامها دفع كل العقوبات المالية، و هو ما يوحى بإمكانية تخفيضها، بالإضافة إلى تعديل قانون الاجراءات الجزائية سنة 1986 ، حيث نصت المادة السادسة منه على ما يلي: " كما يجوز أن تنقضي الدعوى العمومية بالمصالحمة إذا كان القانون يجيزها صراحة" ، و عليه أصبح انقضاء الدعوى العمومية من بين آثار المصالحمة الجمركية في هذه المرحلة.

إلا أنه و بموجب تعديل 2017 بموجب القانون 04-17 في مادته 110 التي عدلت المادة 265 من قانون الجمارك، أصبحت المصالحمة الجمركية غير جائزة بعد صدور حكم قضائي نهائي بخصوص المخالفة الجمركية موضوع المصالحمة، و لا يترتب عن هذه الأخيرة في حال تطبيقها سوى اعفاءات جزئية دون انقضاء الدعوى العمومية.

غير أنه وبالنظر للتراجع الذي سجل في تحصيل الحقوق الجمركية والغرامات بسبب عدم جواز المصالحة في حالة صدور حكم قضائي نهائي، أدى بالمشروع في آخر تعديل لقانون الجمارك بموجب المادة 75 من قانون المالية لسنة 2019 ، إلى إقرار جواز المصالحة الجمركية جائزة حتى بعد صدور حكم نهائي، وهنا نميز بين حالتين وهي انقضاء الدعويين العمومية والجبائية في حال اجراء المصالحة قبل صدور حكم نهائي، إلا أنه وعندما تجري المصالحة بعد صدور الحكم النهائي لا يترتب عنها أي أثر عن العقوبات السالبة للحرية والغرامات الجزائية والمصاريف الأخرى.

و تمر المصالحة الجمركية عبر عدة مراحل أولاها الإذعان بالمصالحة والذي يعترف من خلاله المتهم بجريمة جمركية بصحة الأفعال المنسوبة اليه من جهة والتزامه من جهة أخرى بشروط إنهاء النزاع الجمركي، وتأتي كذلك المصالحة المؤقتة والتي تعتبر اتفاق يتضمن شروطا مؤقتة تهدف إلى إنهاء النزاع إلى غاية مصادقة المسؤول المؤهل عليها لإجراء مصالحة نهائية، وبالتالي فالإذعان بالمصالحة والمصالحة المؤقتة تحتوي على نفس المعلومات باستثناء احتواء الإذعان بالمنازعة على شروط رفع اليد، واعتبارا أن التعريفات لم تحدد حالات استعمال كل منهما إلا أنه عمليا تقوم إدارة الجمارك بإعداد الإذعان بالمصالحة في حالة المراقبة الآنية للتصريح الجمركي والتي قد تؤول إلى اكتشاف المخالفات والجنح، بينما نموذج المصالحة المؤقتة يتم استعماله في حالة الرقابة اللاحقة والمقصود منها تلك الرقابة البعدية للتصريحات الجمركية حتى وإن كم يكن هناك حجز وأن البضائع التي تم التصريح بها لم تكن محل لأي ملاحظة خلال عمليات الفحص.

بعدها تأتي المصالحة النهائية والتي تعتبر اتفاق نهائي ينهي بموجبه المخالف وإدارة الجمارك النزاع الناتج عن جريمة جمركية بالطريق الودي وفقا للشروط الواردة في النصوص المنظمة لها، ويتم على هذا الأساس تحرير محضر مصالحة يوقع من طرف المسؤول المؤهل لإجراء لمصالحة وكذا المستفيد من المصالحة حتى تصبح واجبة التنفيذ.

#### خاتمة:

مما سبق عرضه يمكن أن نستخلص أن المصالحة الجمركية تعتبر الوسيلة الأكثر فعالية في فض النزاع الجمركي، خاصة بالنظر للإجراءات القضائية المعقدة والمدة التي يستغرقها صدور الأحكام النهائية مقارنة بسرعة المعاملات الاقتصادية والمبادلات التجارية، من جهة وبالنظر للنتائج والأرقام المحققة من جهة أخرى، فالمصالحة الجمركية تكتسي أهمية قصوى في تحصيل الحقوق والرسوم الجمركية المطبقة على البضائع عند التصدير والاستيراد، والمتغاضى عنها والمتملص منها، كما تهدف إلى تخفيف العبء على الجهاز القضائي لكثرة المنازعات في القانون العام، وتعتبر في نفس الوقت امتياز منحه للمشروع للمخالف، بحيث يمكنه اللجوء اليه لتفادي عرض النزاع على القضاء، وعليه يمكن تقديم بعض التوصيات:

- حتى تكون آلية قانونية بديلة حقا في فض النزاع يجب أن يوفر لها المناخ القانوني، من خلال إصدار النصوص التنظيمية التي تحدد الاجراءات المتبعة في هذا النظام، فنذكر على سبيل المثال، رغم إعادة إقرار المصالحة في بعض جرائم التهريب بموجب قانون المالية لسنة 2019، إلى أنه لم يتم إصدار النصوص التنظيمية الخاصة بكيفية تطبيق هذه المادة، ما نتج عنه انعدام فعالية هذه المادة من حيث التطبيق.

- كما يجب على المشرع إقرار نوع من الاستقرار في النصوص القانونية الخاصة بهذا النظام و تجنب التغيير الدائم فيه، و الذي ينتج عنه عدم ثقة المتعاملين في المصالحمة و عدم العمل بها.
- إضافة إلى تسهيل إجراءات المصالحمة من خلال عدم إخضاع هذه الأخيرة لإجراءات إدارية معقدة مثل دراسة طلبات المصالحمة على عدة مستويات، لأن هذا سيؤدي إلى الدفع في مادة الحل القضائي.
- العمل على أن لا يستغرق إجراء المصالحمة الإدارية مدة زمنية طويلة لتجسيده لأن ذلك يتعارض مع السرعة التي يعرفها المجال التجاري خاصة في التجارة الخارجية بالنسبة المنازعات الجمركية التي تمتاز بالسرعة و الثقة، وهذا من خلال تحديد آجال دراسة طلبات المصالحمة و الرد عليها قانونا.

#### المراجع:

##### أولا- الكتب:

- 1- بوضياف عمار، القضاء الإداري في الجزائر، دراسو وصفية تحليلية مقارنة، طبعة معدلة طبقا لقانون الاجراءات المدنية و الإدارية 2008، جسور للنشر و التوزيع، الجزائر، 2008، ص 116 .
- 2- سامي حسن نجم الحمداني، أثر العقد الإداري بالنسبة للغير، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، 2012، ص 24
- 3- عوابدي عمار، القانون الإداري، الجزء الثاني: النشاط الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000، ص 60 و 61.
- ثانيا- القوانين و المراسيم:
- 4- القانون رقم 66 لسنة 1963، يتعلق بإصدار قانون الجمارك المصري المعدل بالقانون رقم 75 لسنة 1980 و القانون رقم 160 لسنة 2000 و كذا القانون رقم 13 لسنة 2001.
- 5- الأمر 58-75 المؤرخ في 26-09-1975 يتضمن القانون المدني، المعدل و المتمم.
- 6- القانون 07-97 المؤرخ في 21 جويلية 1979 و المتضمن قانون الجمارك، الجريدة الرسمية العدد 30 الصادرة بتاريخ 24 جويلية 1979.
- 7- الأمر 06-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب، الجريدة الرسمية عدد 59 الصادرة بتاريخ 28 أوت 2005.
- 8- القانون رقم 09-08 المؤرخ في 25 فيفري 2008 و المتضمن قانون الاجراءات المدنية و الإدارية.
- 9- القانون رقم 14-19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 و المتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية عدد 81 الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2019.
- 10- المرسوم التنفيذي رقم 19-136 المؤرخ في 29 أفريل 2019، يتضمن إنشاء لجان المصالحمة و يحدد تشكيلها و سيرها و كذا قائمة مسؤولي إدارة الجمارك المؤهلين لإجراء المصالحمة و حدود اختصاصهم و نسب الإعفاءات الجزئية، الجريدة الرسمية عدد 29 الصادرة بتاريخ 5 ماي 2019.
- 11- Décret n° 63-673 du 8 juillet 1963, contenant le code des douanes français, modifié complété.

ثالثا- الرسائل والمذكرات والمقالات :

- 12- بن بو عبد الله فريد، الطبيعة القانونية للمصالحمة الجمركية، مجلة الحقوق و العلوم السياسية، المجلد 04، العدد 02، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019، ص 68.
- 13- نادية عمراني، محمد أمين زيان، المصالحمة الجمركية عقوبة جديدة أم طريقة ودية لحل النزاع، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 22، كلية الحقوق، جامعة العفرون، البليدة، 2018، ص 67.